مجلس النواب يستأنف عمله بقوانين غير مهمة

مجلس النواب.. (أرشيف)

□ بغداد/ المدى-خاص

عقد مجلس النواب يوم أمس جلسته السابعة من السنة التشريعية الثانية للفصل التشريعي الثاني وكان جدول الأعمال مزدحما بالقوانين والمشاريع والتي بلغت ١٤ قانونا، كان للجنة الزراعة النصيب الأكبر حيث أدرجت ثمانية قوانين ومشاريع تخص اللجنة، واغلبها تركزت على اتفاقيات ومواثيق مع دول وصفها بعض النواب بالفقيرة زراعيا، وغابت عن جدول الأعمال قوانين مهمة وحساسة وقد يكون اغلبها ربما ينهي خلافات سياسية خلفتها تلك القوانين كالنفط والغاز والمحكمة الاتحادية والأحزاب والعفو العام وغيرها والتي بدورها التي أثارت حفيظة النواب بشكل عام والإعلاميين المتواجدين في المركز الصحفي، واللافت للنظر أن المركز الصحفي قد ازدحم بالنواب وهم يحاولون الإدلاء بالتصاريح حول ما تشهده البلاد من منعطفات ومتغيرات قد تكون تاريخية ولعل أبرزها الانسحاب الأميركي والمبادرات التي دعا إليها قادة الكتل وشخصيات دينية، متناسين ما ادرج في جدول الاعمال واغلب النواب الذين كانوا متواجدين في المركز الصحفي لم يتطرقوا للجدول، والسبب هو عدم أهمية القوانين، وحينما يسأل النائب عمّا أدرج في جدول أعمال الجلسة تظهر على وجهه ملامح الخجل وقد يصفها بالقوانين غير المهمة وغير الفعالة قياسا بما يحتاجه العراق في الوقت الحالي من قوانين على الأقل تستفيد منها العملية السياسية لا المواطن، لان تاخير إقرار تلك القوانين هو ما يعيق العملية السياسية ويجعلها في مأزق مستمر وتنشب حرب التصريحات والمزايدات بين الكتل متبادلة أفدح أنواع التهم، وبما أن جميع النواب ومن مختلف الكتل الذين تم توجيه السؤال لهم كانت إجابتهم إلا بالتوافقات إلا أننا لا نريد أن نقلل من أهمية القوانين التي أقرت وتم التصويت عليها وقد أفادت منها بعض الوزارات كالمالية والصناعة والتجارة لكننا نتحدث عن قوانين لها ثقلها و بعدها السياسي وان نوعيتها تختلف تماما عن التي أقرت، وإذا ما تحدثنا عن مجمل القوانين التي أقرت فيعتبر البرلمان العراقي قد دخل في موسوعة غينيس للأرقام القياسية، ولا يوجد برلمان في العالم شرع ٥٠ قانونا خلال اقل من عامين في فصله التشريعي الأول، لكن تبقى ظروف العراق استثنائية لأنه كان ولا يزال يفتقر إلى تلك القوانين، وعن غياب القوانين المهمة في جدول أعمال مجلس النواب للجلسات السبع الماضية التي عقدها المجلس بعد بداية الفصل التشريعي الثاني اتفقوا وللمرة الأولى على الإجابة مع بعض التغييرات البسيطة بالمفردات لكن المضمون كان هو عدم ثقة الكتل في ما بينها وغياب التوافقات السياسية، وان اغلب القوانين المهمة لا تخضع للمرجعية الدستورية، وإنها تشرع وفق التوافقات السياسية فقط، بينما تتمسك جميع الكتل حينما تعرض قضية بالحلول الدستورية، برغم إقرارهم بأن تلك القوانين لم تشرع وكشف مصدر نيابي "أن رئاسة البرلمان كانت وما زالت تفتقد الإدارة الصحيحة والرصينة لعملها وان أطرافا ما تتدخل بالضغط على هيئة الرئاسة وتفرض عليها بعض من القوانين من اجل إدراجها في جدول الأعمال وعن غياب القوانين المهمة وإهمالها.

وتابع المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه "باستثناء قانونين أو ثلاثة نستطيع أن نعدها من القوانين المهمة التي أقرت على مدار الفصل التشريعي الأول أما الباقي فكانت جميعها اعتيادية وحتى الآن ومنذ تشكيل الحكومة فأن مجلس النواب لم يقر أي قانون فيه مؤشرات خلافية مما يعطينا دليلا على ضعف هيئة الرئاسة"، وأشار المصدر إلى أن القوانين التي قد تساهم في إنقاذ العملية السياسية قد ترحّل إلى الدورة الثالثة مثل قانون النفط والغاز، وبما أن الخلافات على تلك القوانين لا تحل في هذه الدورة فأن ترحيلها للدورة الثالثة يعد بمثابة إلغائه بطريقة ترضي كل المتخاصمين، وكان مجلس النواب قد عقد، يوم أمس، جلسته السابعة من الفصل الثاني للسنة التشريعية الثانية برئاسة النجيفي وحضور ٢١٠ نواب، فيما أكد مصدر برلماني أنها ستشهد القراءة الأولى والثانية لأربعة عشر مشروع قانون، أبرزها قانون تنظيم أحكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية واختيار نائب أو أكثر له، يذكر أن مجلس النواب، رفع في ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١١ جلسته السادسة من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية إلى امس، بعد أن شهدت استكمال استجواب أمين بغداد صابر العيساوي، فيما قرر رئيس البرلمان تحديد الجلسات المقبلة لاستكمال الاستجواب.

شناشيل

▪ عدنان حسين

adnan.h@almadapaper.net

منحة تُشبه "مكرمات" صدام

من المُفترض أن تُوزّع اليوم المنحة السنوية المقررة من الحكومة للفنانين والأدباء والصحفيين والإعلاميين. ومن المقرر، كما تردد في الأخبار، أن تشمل المنحة ما يزيد عن ١٩ ألف شخص من المُفترض أن يتسلم كل واحد منهم نحو ١٠٠٠ دولار أميركي، أي أن مجموع المنحة سيبلغ نحو ٢٠ مليون دولار.

بالتأكيد سيُسعد كثيراً جداً بهذه المنحة، على ضآلتها، الذين لا يستحقونها، وهم ليسوا قليلين، فبين من سيتسلمها مئات وربما آلاف من سائقي أجرة وأرباب مهن أخرى وربات بيوت وأفراد عوائل لصحفيين وإعلاميين وسواهم، فالمنحة بالنسبة لهم هبة من السماء، فيما سيتعفف عن مدّ أيديهم إليها صحفيون وإعلاميون وفنانون وأدباء وكتاب حقيقيون يرون أن هذه المنحة لا تفرق في شيء عن "مكرمات" صدام حسين التي كانت هي الأخرى تشمل من يستحق ومن لا يستحق، وكان الطاغية يتمنن بها على الناس حتى لو كانت زيادة في الرواتب مُستحقة منذ حين.

تكريم الأدباء والكتاب والفنانين والصحفيين والإعلاميين وسواهم من المبدعين عمل جيد، بل هو واجب على المجتمع والدولة تقديراً للخدمة المتميزة التي يُسدونها إلى المجتمع والدولة. لكنّ هذا التكريم لا بدّ من أن يقتصر على المبدعين الحقيقيين، لا أن يكون عاماً يشمل الدخلاء والخاملين.

لا توجد دولة في العالم تحترم نفسها ومبدعيها تتكرم على المبدعين بهذه الطريقة التي هي في الجوهر مهينة للمبدعين طالما انها تشمل من ليس له علاقة بالإبداع، ففي هذه الحال يكون الغرض والمراد منها شراء الذمم والضمائر وليس تقدير الإبداع وتكريم المبدعين.

الدول التي تحترم نفسها تُكرّم المبدعين بالجوائز الدورية وبمُنح التفرغ المؤقت لغرض إنجاز أعمال إبداعية.

عشرون مليون دولار ليس بالمبلغ الهيّن، فهو يوازي قيمة جوائز نوبل في حقولها الست لثلاث سنوات. ولو كان القصد من تخصيص هذا المبلغ تكريم المبدعين وتقدير الإبداع والتشجيع عليه لنهجت دولتنا نهج الدول التي تحترم نفسها ومبدعيها بتخصيص الجوائز ومنح التفرغ للمبدعين الحقيقيين وللواعدين بالإبداع.

عشرون مليون دولار يمكن بها منح ٨٠٠ جائزة تقديرية وتشجيعية، ٣٠٠ جائزة تقديرية بمعدل ٥٠ ألف دولار (١٥ مليون دولار) و٥٠٠ جائزة تشجيعية بمعدل ١٠ آلاف دولار (٥ ملايين). وهذه الجوائز الثمانمئة يمكن تقسيمها على مختلف حقول الإبداع الأدبية والفنية والعلمية والإعلامية، وبهذا نضمن أن يذهب هذا المبلغ بالضبط إلى من يستحقه من الأدباء والفنانين والعلماء والباحثين والصحفيين والإعلاميين الذين قطعوا شوطاً كبيراً في طريق الإبداع أو ممن هم بدأوا خطاهم الأولى على هذه الطريق، فتكون هذه الجوائز حافزاً لكل المبدعين على مضاعفة الإبداع، فينتفع بهم وبإبداعاتهم المجتمع والدولة.

المنحة الحالية الموزعة على الجميع، الذين يستحقون والذين لا يستحقون، المثابرين والخاملين، لن يكون لها أي مردود، حتى على صعيد كسب ولاء غير المستحقين، فهؤلاء سيضحكون في سرهم على دولة لا تُميّز بين الأديب أو الفنان أو الإعلامي أو العالم وسائق سيارة الأجرة أو ربة البيت، مع كامل الاحترام والتقدير لكل ذوي المهن الشريفة ولكل ربات البيوت.

بغداد تعترض على الموازنة وتقترح تعديلاً لصالح الأقاليم

□ بغداد/ المدى

أعلنت محافظة بغداد أمس أنها رفعت إلى مجلس النواب العراقي مقترحات لتعديل قانون الموازنة العامة للعام ٢٠١٢، وتوسيع صلاحيات الحكومات المحلية، داعية الوزارات إلى توزيع نفقات المشاريع الاستثمارية، والدرجات الوظيفية المستحدثة وفق النسبة السكانية لكل محافظة.

وقال صلاح عبد الرزاق في بيان صدر، أمس، وتلقت (المدى)، نسخة منه، إن "المحافظة رفعت إلى مجلس النواب العراقي مجموعة من المقترحات لتعديل قانون الموازنة العامة للعام المقبل ٢٠١٢"، مبينا أن "المقترحات تتعلق بميزانية تنمية الأقاليم ومنح صلاحيات أوسع للحكومات المحلية لتحسين أدائها".

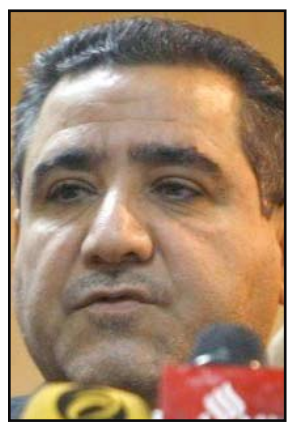

صلاح عبد الرزاق

وأضاف عبد الرزاق أن "المقترحات تتضمن فصل موازنة تنمية الأقاليم عن الموازنة العامة الاتحادية، وإصدارها منفصلة، ليتم إقرارها والمصادقة عليها في بداية الشهر الأول من السنة المقبلة ٢٠١٢، الأمر الذي يسهل إطلاق التخصيصات المالية للمحافظات وعدم توقف المشاريع عن العمل".

وطالب عبد الرزاق بـ"ضرورة تسوية الحسابات الختامية للمحافظات بعد سنتين من إطلاق الميزانية، كي تتمكن المحافظات من صرف ميزانياتها وتنفيذ مشاريعها في أطول مدة ممكنة، وعدم إعادة المبالغ غير المستنفذة بسبب قصر المدة بين إطلاق الميزانية والحسابات الختامية"، مؤكدا أن "المقترحات تضمنت أيضا عدم إعادة المنح النقدية المقدمة من الحكومات والمؤسسات الأجنبية".

ودعا المحافظ الوزارات إلى "توزيع نفقات المشاريع الاستثمارية، والدرجات الوظيفية المستحدثة بشكل يتناسب والنسبة السكانية لكل محافظة"، مؤكدا ضرورة "إعلانها رسمياً في وسائل الإعلام، ومنح المحافظات المنتجة للنفط أو الغاز مبلغ أربع دولارات عن كل برميل نفط منتج فيها، ودولارا واحدا للمحافظات غير المنتجة، ودولارا واحدا عن كل برميل مصفى، ودولارا ثالثا عن كل ١٥٠م مكعبا من الغاز الطبيعي". وتابع عبد الرزاق أن "المقترحات نصت على أن يطلب المحافظ بإصدار مجلس المحافظة قرارات تتضمن أوجه صرف عائدات البترودولار والمنافذ الحدودية والسياحة وتصدر وزارة المالية تعليمات تنفيذ موازنة تنمية الأقاليم للمحافظات".

وكانت وزارة المالية قد أعلنت في الثامن من كانون الأول الحالي، عن إقرار موازنة العام ٢٠١٢ البالغة ١١٧ ترليون دينار بنسبة عجز تبلغ ١٤ ترليون دينار، مبيناً أنها تتضمن منح ٥٩ ألف درجة وظيفية للوزارات والمؤسسات الحكومية، اعتماداً على إنتاج مليونين و٦٠٠ ألف برميل يومياً وبسعر ٨٥ دولاراً للبرميل الواحد، وأنها شهدت ارتفاعاً مقارنة بعام ٢٠١١ التي بلغت الموازنة فيه ٩٦ ترليون دينار.

البرلمان يتوعّد الوزراء المقصرين

□ بغداد/ خاص المدى

أكد النائب الأول لرئيس مجلس النواب قصي السهيل، أمس الأحد، أن المجلس سيضيّف الوزراء التنفيذيين لمعرفة نسب الانجاز وما حققوه من خطتهم ضمن البرنامج الحكومي الذي تم تقديمه إلى البرلمان، فيما شدد على محاسبة الوزير الذي لم ينفذ وعوده التي سبق أن قطعها.

وقال قصي السهيل في بيان صدر أمس، عن مكتبه وتلقت "المدى"، نسخة منه، إن "اغلب الوزراء قدموا خططهم ضمن البرنامج الحكومي، ومن واجب مجلس النواب مراقبة ما أنجزوه خلال الفترة الماضية لتقويم أدائهم ومحاسبة المسؤول الذي اخفق ومعرفة سبب الإخفاق الحاصل في العمل إن وجد".

وأضاف السهيل أن "اللجان البرلمانية ستشهد خلال الفترة المقبلة تضييف عدد من الوزراء كجزء من الدور الرقابي الذي يضطلع به مجلس النواب"، مشيرا إلى أن "كل لجنة ستقدم تقريرا إلى رئاسة البرلمان عن الوزير الذي يتم تضييفه". من جانبها استبعدت القائمة العراقية إمكانية عزل وزراء خلال جلسات التضييف في البرلمان بسبب ما وصفته بالظروف المحيطة بتشكيل الحكومة.

وقال النائب محمد الكربولي في تصريح لـ(المدى)، أمس "سيقتصر الأمر على توبيخ يوجه إلى الوزير المقصر الذي لم يستطع تنفيذ ميزانيته بنسبة ٧٠ بالمئة وفقا للقانون ونحن الآن بصدد محاسبة كل مسؤول تنفيذي في الوزارة".

استشهاد المربي عادل الموسوي

□ بغداد/ المدى

استشهد صباح أمس الأول المربي المعروف عادل علي لفتة الموسوي بتفجير سيارته بعبوة ناسفة وهو في الطريق إلى عمله في دائرة المفتش العام في وزارة التربية ببغداد. والموسوي من عائلة شيوعية معروفة بعطائها وبنضالها ضد الدكتاتورية ومن أجل مصالح الفقراء والكادحين وعموم ذوي الدخل المحدود. وبرز بعد سقوط الدكتاتورية عضواً ناشطاً في العمل النقابي المهني في نقابة المعلمين وساهم مع زملائه الآخرين في إعادة بناء النقابة على أسس من المهنية.

تعزية

بمزيد من الحزن والاسى

تلقينا نبا استشهاد

عادل علي لفتة الموسوي

والذي طالته يد الارهاب

أمس الاول

للشهيد الذكر الطيب

ولذويه ومحبيه الصبر والسلوان

فخري كريم

رئيس مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم

المدير العام: غادة العاملي

نائب رئيس التحرير: عدنان حسين

مدير التحرير: علي حسين

سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي

المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون